

الأردن

موازنة 2018: الديون تتراكم... والمنحة الخليجية تنفذ

كشفت عنها الحكومة أخيراً، بل شاب هذا الملف التكتّم حتى إن المتحدث باسم الحكومة قال إن من يعرف بالموضوع خمسة أشخاص فقط، لكن رئيس الوزراء عاد وقال إن موضوع الخمسة «مجرد مزحة»!

وفي ملف آخر، يتحدث القطاع العام والخاص في الأردن عن نصيب للمملكة في مشاريع الإعمار المقبلة في سوريا، وذلك بالتزامن مع اتفاق الحكومة الأردنية مع شركة «سوفت بورت» الأميركية على إنشاء مطار لوجستي في مدينة الحفرق، شمال شرق المملكة، القريبة من سوريا والعراق. ولم تكشف الحكومة عن تفاصيل هذا الاتفاق. أما الموقع الإلكتروني لـ «سوفت بورت»، فيبين أن مستشاري الشركة والشركاء هم ضباط كبار متقاعدون من الجيش الأميركي والقوات البحرية كانوا قد خدموا في مواقع متصلة بـ «حلف شمالي الأطلسي» ووزارة الدفاع الأميركية.

ورغم مشاركة الأردن في الأحلاف العربية والدولية كافة، فإن أثر هذه المشاركة لم ينعكس إيجاباً على الاقتصاد المتردي، فيما لا يمكن تجاوز «رسالة الخوايا» الحكومية للبنك الدولي التي أرسلت خلال فض مجلس النواب دورته الاستثنائية، وكان محتواها تطمينات أردنية بتوفير ملايين الدنانير للإيفاء بشروط البنك من أجل الحصول على قروض أخرى. ويرى متابعون اقتصاديون أن هذا الإدمان على الاقتراض لن يوقفه بالضرورة مجلس نواب تغيب عنه المعارضة والأحزاب، بل سيصوت كالعادة على مشروع الموازنة المقبلة كيفما جاء.

السلع والخدمات المحلية والمستوردة والإعفاءات من الرسوم الجمركية، ولعل هذا البند أكثر ما يقلق الشارع الأردني، وخصوصاً مع نية الحكومة المعلنة لرفع الدعم عن الخبز من أجل تسديد فوائد ديون متراكمة.

أما عن رؤية الحكومة للمنتج الخارجية، فإنها تفترض حصولها على كامل هذه المنح، وخصوصاً تلك المتعلقة بمساعدة اللاجئين السوريين. يشار إلى أنه في أيلول الماضي، صرح الملك عبدالله الثاني أمام عدد

2016 لمصلحة مشاريع معينة، لكن مع غياب كامل لأي تحويلات من الدوحة. بالنسبة إلى إعداد الموازنة العامة، فإن أرقامها ستستند إلى عدة توقعات حكومية أوردتها التبليغ الصادر من رئاسة الوزراء بهذا الشأن. ومن أبرز التوقعات: «تواضع» النمو الاقتصادي في ضوء الأوضاع الإقليمية المتوترة وانعكاسها على الاقتصاد الأردني، وهذا ما يتطابق مع تقارير «النقد الدولي» الأخيرة التي أوردت أرقاماً خجولة للنمو، مقابل ارتفاع في معدلات التضخم القابلة للزيادة، كما أظهرت نسباً تعكس ارتفاع معدل البطالة مقارنة مع السنوات الماضية.

أما عن فرضيات الإنفاق التي ستبنى عليها موازنة 2018، فهي متعلقة بعدة إجراءات مالية تتمثل في الاستمرار برصد المخصصات المالية لعدد من المشاريع الحيوية؛ منها «ناقل البحرين» الذي جمدته الحكومة الإسرائيلية إلى حين رضوخ المملكة للأمر الواقع وإعادة فتح السفارة الإسرائيلية (دون تنفيذ الشروط الأردنية المتعلقة بمحاكمة قاتل الأردنيين في حادثة السفارة في تموز المنصرم ورفض عودة السفارة الإسرائيلية عينات شلاين إلى عمان). وترافق هذا التجميد مع ضغوط خليجية على النظام الأردني، وسط تصريحات مسؤولين أردنيين «مجهولين» عن «قلق إزاء النجاشي السعودي للأردن»، كما تنقل الصحافة المحلية عن مصادر رسمية. من ناحية أخرى، تتمحور فرضيات الإنفاق حول التخفيض التدريجي للإعفاءات من ضريبة المبيعات على

يحمل الأردنيون فوقه اكتافهم مديونية تبلغ 38 مليار دولار أميركي وتشكل ما يربو على 96% من الناتج المحلي الإجمالي. وفيما تمثل الضرائب 70% من مجمل ما يدخل الخزينة، تلجأ الحكومة، مع قرب طرح الموازنة الجديدة، إلى خيار الاقتراض الدولي، وذلك بالتزامن مع نفاذ المنحة الخليجية

عمات - أسماء عواد

تستعد الحكومة الأردنية لزيارة جديدة تجريها بعثة البنك الدولي خلال الشهر الجاري، وذلك بعد نحو شهرين على تبليغ رئيس الوزراء، هاني الملقى، جميع الوزارات والدوائر الحكومية بالبدء في إعداد مسودة الموازنة للعام المقبل، في محاولة متجددة منه «لاحتواء العجز المالي وتحقيق الاستدامة المالية خلال السنوات 2018 - 2020».

وتبرز في التوجهات الحكومية للموازنة المقبلة قضايا؛ أبرزها بدء العمل بالموازنات الرأسمالية للمحافظات، إذ ستكون موازنة 2018 الأولى بعد تفعيل قانون اللامركزية ومجالس المحافظات وإجراء الانتخابات وفقاً له، فيما يشدد النظام دوماً على «تنفيذ برنامج الإصلاح المالي والهيكل المتفق عليه مع صندوق النقد الدولي»، ومن ناحية أخرى استكمال المشاريع الممولة من المنح الخليجية التي تم توقيعها عام 2012 وبدأ صرفها عام 2013 لمدة خمس سنوات. والمنحة الخليجية المقدرة بخمسة مليارات دولار أميركي - لم يدخل منها فلس واحد إلى خزينة الدولة للمساهمة في سد المديونية. شارفت على الانتهاء السنة الجارية، علماً بأن دول مجلس التعاون الخليجي تعهدت في اجتماع دورتها الـ 32 بصرفها من أجل إقامة مشاريع تنموية في الأردن (عبر السعودية والكويت والإمارات وقطر) بواقع 1,25 مليار دولار من كل بلد.

ووفق التقارير الصادرة عن وزارة التخطيط والتعاون الدولي، تم تحويل ما يقارب 2,3 مليار منها حتى نهاية

لم تف قطر بحصتها من خمسة مليارات دولار خليجية للمملكة

من كبار ضباط القوات المسلحة بأن «اللجوء السوري يكلف الأردن ربع موازنتها، وأن دول العالم مقصرة بهذا الخصوص، وخصوصاً أن الدول المانحة بدأت تتخلل وتتصل من التزاماتها للدول المستضيفة»، وهذا ما أكده مرة أخرى في تشرين الأول الماضي أثناء لقائه رئيس مجلس النواب ورؤساء كتل نيابية.

مع ذلك، لم تأت التقارير على ذكر المشاريع التي انشغل بها الشارع، وعلى رأسها المدينة الجديدة التي

يركز النظام على أن اللجوء السوري «ياكل» ما لا يقل عن ربع الموازنة الحكومية (أ ف ب)



الإسرائيلية اعتقلت ثلاثة من قادتها في مدينة القدس المحتلة، أمس، هم: حاتم عبد القادر، عضو «المجلس الثوري» للحركة، عبدو أبو صبيح، عضو «الجنة إقليم القدس» في الحركة والقيادي فوزي شعبان، بعد دهم منازلهم.

(الأخبار، أ ف ب، الأناضول)

إسرائيل

مختلفة من اليهود، بمن فيهم اليهود الإصلاحيون».

ورداً على تعليق الصحافي الإسرائيلي أنه أثناء زيارته الرياض، زار قسم اللغة العبرية في جامعتها، وجّه العيسى الدعوة لكويتس لزيارة قسم دراسات الإسلام، ومقر الرابطة في مكة، خلال زيارته المقبلة للسعودية. وأضاف العيسى أنه تمت عملية «تطهير» في مسجد جنيف في سويسرا، الممول من رابطة العالم الإسلامي والسعودية، وتم استبدال المسؤولين عنه الذين اتهموا بإقامة علاقات مع «الإسلام المتطرف». كما ادعى بأن بلاده انضمت إلى «الحرب على الإرهاب»، وأقامت مؤسسات لهذا الهدف، مثل «المركز الدولي للكشف عن الرسائل الإرهابية»، والذي تمكن من الكشف عن 800 وثيقة مختلفة تم نشرها بواسطة الإنترنت، وبحسبه، فإن شخصاً واحداً من بين كل 200 ألف مسلم يتوجه إلى «النشاط الإرهابي».

تقرير

تله أيبب تبلغ واشنطن: لا سيادة، لا إخلاء، لا تقسيم ولا عودة

وفي ما يتعلق بموقف واشنطن، أعربت حوتوبيلي عن أملها بأن يتفهم الأميركيون شروط إسرائيل، قائلة: «إنهم يتفهمون موقفنا بأن الاستيطان ليس عقبة أمام عملية السلام. لدينا رئيس حكومة يضع قضية إيران على رأس جدول الاهتمام، ويرفض أن يحتل مكانه الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني. وخلافاً للإدارة الأميركية السابقة، فالرئيس دونالد ترامب يرفض إملاء تسوية على الأطراف. وعلينا أن نعتاد العيش من دون تسوية مع الفلسطينيين».

(الأخبار)

رابعاً هو «رفض عودة اللاجئين حتى إلى المناطق الفلسطينية».

ورداً على سؤال حول ما إذا كان هناك زعيم فلسطيني يمكن أن يقبل هذه الشروط، أجابت أن «المجتمع الفلسطيني لا يتمتع بإرادة السلام. وهكذا هم قادته، لذلك لن نجد قائداً فلسطينياً مستعداً لقبول شروطنا... المجتمع الفلسطيني يحتاج إلى ثقافة السلام. وهم ليسوا ناضجين لصنع السلام ولا لإدارة دولة مستقلة. وما حدث في قطاع غزة يعلمنا أنهم ينتخبون تنظيمات إرهابية لتدير شؤونهم».

كشفت نائبة وزير الخارجية الإسرائيلية، تسيبي حوتوبيلي، أن تل أبيب وضعت شروطاً للتسوية السياسية في الشرق الأوسط، أبلغتها للولايات المتحدة الأميركية، كما أكدت لها أنها لا يمكن التنازل عنها. وأجملت حوتوبيلي، في لقاء إذاعي مع «القناة 7» العبرية، هذه الشروط بـ «رفض وجود أي سيادة على المنطقة الممتدة ما بين البحر المتوسط ونهر الأردن سوى السيادة الإسرائيلية». ورفض إخلاء أي مستوطنة، والإبقاء على القدس موحدة وعاصمة وحيدة لإسرائيل»، ثم استدركت شرطاً